

الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)

دراسة نقدية

فاضل علي عثمان
محافظ العراق في أوبك
١٩٩١-١٩٩٤

ما دفعني لكتابة هذا التقرير هو أن كثيراً من ساسة العراق ومسؤولين في الدولة، وخبراءها النفطيين والاقتصاديين الحاليين، يعتقدون بأهمية أوبك كمنظمة باستطاعتها التأثير بشكل كبير على الأسواق النفطية كما حدث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

قبل التحدث على ما مرَّ على هذه المنظمة منذ تأسيسها في بغداد في أيلول 1960 حتى الان، لا بد ان نذكر ما جاء في مدخل نظامها الاساسي (أي دولة يعتمد اقتصادها ومدخولاتها على تصدير النفط الخام يحق لها أن تنضمَّ إلى المنظمة، وان على الدول الأعضاء ان يقوموا بمحاولة جعل سياساتهم النفطية أن تكون منسجمة للمحافظة على استقرار أسعار النفط الخام والمحافظة على مدخولات الدول الأعضاء والمستثمرين وتأمين تجهيز النفط الخام للدول المستهلكة).

وبالرغم من ان بداية ظهور علامات مرض المنظمة تعود إلى التسعينيات من القرن الماضي، ومن ثم موتها سريراً خلال العشر سنوات الأولى من هذا القرن، فإن كثيراً منا ما زال يؤمن بالحصص الإنتاجية التي فرضت على الدول الأعضاء في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بسبب انهيار أسعار النفط لأسباب عديدة، وتأثير العرض والطلب على أسعار النفط، وتأثير المنظمة على سوق النفط العالمي. ولابد أن نذكر بأنه، وبسبب موتها السريري، فقد أصبح الوريث الشرعي هو المتحكم بأمر المنظمة، وهو الذي يفرض رأيه على بقية الأعضاء. كما أن التهديد بصوره مستمرة بأن دول المنظمة لديها 81% من احتياطي النفط العالمي، وأن 66% من الاحتياطي موجود في الشرق الأوسط، دفع بقية دول العالم لإيجاد بدائل مناسبة.* فهل تعتقد دول أوبك بأن العالم سيغض النظر عن الأحداث السياسية المتواصلة والمستمرة التي تحدث في بلدانها وتأثير ذلك على إنتاج وتصدير النفط الخام، وان الدول المستهلكة لن تلجأ إلى بدائل أخرى للتعويض عن فقدان مصادر الطاقة التي تحتاجها الاقتصادية؟

ان الاجتماعات الاعتيادية للمنظمة أصبحت هامشية التأثير على السوق النفطي وعلى أسعار النفط الخام، حتى أن الصحافة والإعلام العالمي لم تعد تنظر إليها بأهمية كما كان الحال في عصرها الذهبي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وأصبحت وكأنها مجلس إدارة لشركة ما لتسويق النفط، يفرض فيها رئيس المجلس رأيه على بقية الأعضاء ويتم خلال يوم أو يومين تهيئة قرار للمصادقة عليه من كافة الأعضاء، مع العلم ان مسودة القرار قد هيئت مسبقاً من قبل

رئيس مجلس الإدارة وسكرتارية أوبك، وبالكاد تجد أصداء الاجتماع في الإعلام والصحافة العالمية لأسباب مشروحة لاحقاً.

ومع الاحترام والتقدير لوزراء النفط في المنظمة، فإن معظمهم سياسيون ليس لديهم الخبرة لا بتاريخ النفط ولا بالصناعة النفطية، وليس لحكوماتهم سياسات نفطية منسجمة مع سياسات أعضاء المنظمة كما جاء في النظام الأساسي لها.

كما أن الصراع السياسي والاقتصادي بين أوبك وبين وكالة الطاقة الدولية قد انتهى بمجرد انتهاء الصراع الاقتصادي بين الدول المستهلكة والدول المنتجة للنفط.

أعضاء المنظمة تجدهم خارج اجتماعاتها الاعتيادية يصرحون بالرغبة بتخفيض إنتاج المنظمة، إلا أن الكثير من الأعضاء يتراجعون عن هذا الرأي ويقررون إبقاء السقف الانتاجي كما هو. لذا نجد إن السقف الإنتاجي لأوبك ما زال كما هو عليه منذ حوالي ٤٠ سنة مضت محدد بـ 30 مليون برميل يومياً، علماً أن معظم دول أوبك المختلفة (ما عدا السعودية) لم تطور إنتاجها خلال هذه الفترة بل وان البعض منها قد انخفض إنتاجها كإندونيسيا. إضافة إلى ذلك، زاد إنتاج النفط في العالم ككل من 55 مليون برميل يومياً إلى حوالي 95 مليون برميل يومياً حالياً، وزاد الإنتاج في دول مثل كندا وروسيا وأذربيجان. وهنا ينهض السؤال: هل لنا ان نتوقع بان الدول المستهلكة للنفط من مصلحتها التباحث مع أوبك لتحجيم الإنتاج وتقليص الفائض في السوق، وبالتالي، وفي حالة حدوث طارئ، ترتفع الاسعار بصورة جنونية وتؤثر على اقتصاديات البلدان المستهلكة للنفط؟

من المفارقات في هذا المضمار أن منظمة الطاقة الدولية بدلاً من أن تشجع العراق للصعود بطاقته الانتاجية إلى 9 - 10 ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠ لزيادة الفائض الإنتاجي العالمي توقعت ان يكون إنتاجه 6 مليون برميل يومياً. ما لم يتم الاتفاق، وهو مستحيل الحصول، بين كافة الدول المنتجة للنفط، على تحديد إنتاجها بصورة عقلانية نتيجة لدراسة عوامل عديدة (ليس للوصول إلى أسعار نفط تصاعدية) تعتمد فيها على نسب احتياطياتها الحقيقية، وعوامل الجغرافية السياسية، وكلف الانتاج المختلفة والمساهمة في تطوير اقتصاد الدول الفقيرة لإنعاشها اقتصادياً والمساهمة في بناء مصافي فيها وإنشاء خطوط انابيب عملاقه ناقله

للنفط والغاز من الدول المنتجة للدول المستهلكة — فسيبقى الحال كما هو أو يسوء لزيادة التنافس بين هذه الدول.

إن تصاعد أسعار النفط في الفترة الأخيرة، بعد عام 2008، لم يكن أصلاً ناتجاً عن وجود نقص في التجهيز، ولم تجر المنظمة ولا الدول المنتجة للنفط دراسات للأسباب الحقيقية بروية وتفصيل اقتصادي، بل أكتفت بالقناعة الي غمرتها نتيجة لزيادة مدخولاتها بصورة تصاعدية. إن التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث في الثلاثين سنة السابقة مكن الشركات النفطية من استكشاف وتطوير مكامن بحرية وعميقة، وقد صار بالإمكان الإنتاج من مكامن لم يكن من الممكن استغلالها والإنتاج منها بأسعار النفط التي كانت سائدة في القرن الماضي، وإصرار بعض الدول الكبرى المستهلكة للنفط على إيجاد بدائل للإنتاج من مناطق خارج منطقة الشرق الأوسط، وكذلك الذهاب إلى تطوير بدائل الطاقة التي هي كذلك ذات كلفة عالية مقارنة بأسعار النفط الخام.

ولاتباع هذه السياسة، فقد تحملت الدول المستهلكة للنفط أسعار النفط العالية لتنفيذ مخططاتها. أما الدول المنتجة، وخاصة حكوماتها، فقد وجدت في زيادة مدخولاتها زيادة في قدراتها الاستهلاكية بدلاً من تنفيذ مشاريع زراعية وصناعية وتطوير مجتمعاتها في تأمين المتطلبات الأساسية في الصحة والتعليم.

أين كان خبراء النفط والاقتصاد من نشاط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الذي بدء منذ فتره ليس بالقصيرة حتى يوقظنا فجأة للتوسع الذي حصل في إنتاجه؟ وهل أجرت أوبك دراسات حقيقية عن تأثير إنتاجه على السوق النفطي؟ وعلى البيئة في الولايات المتحدة؟

ان ما حدث يُدكرنا بما حصل عند البدء بتطوير النفط في بحر الشمال من قبل بريطانيا والنرويج، فلقد تتبأ الكثيرون في ذلك الوقت بأن ذلك سيؤثر كثيراً على نشاطات أوبك، إلا أن تأثير الإنتاج من بحر الشمال على الأسواق النفطية تضاءل كثيراً بسبب محدودية الاحتياطي وانخفاض الإنتاج بسبب استنزاف الاحتياطي الموجود فيه لتسارع الإنتاج والذهاب إلى المكامن العميقة والبحرية النائية وازدياد كلف الإنتاج.

أما عند التحدث عن المتغيرات التي حدثت في أسعار النفط الخام، فلا بدّ أن نذكر هنا أن أسعار النفط العالمية لا تتأثر كثيراً بنظام العرض والطلب كما كانت تتأثر سابقاً، ولكن بدأت تتأثر بعوامل أخرى وهي أن نظام التسعير حالياً يتبع المضاربات في الأسواق المالية وأصبح سعر النفط ورقياً وليس حقيقياً.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت أوبك بدراسة موسعة على تأثير السعر الورقي للنفط على السعر الحقيقي، إلا أنها لم تتبع هذه الدراسة بإجراءات وقائية، بل تركت الأمر للأسواق المالية والمضاربات لتحديد الأسعار.

كما أن المنظمة تجنبّت دراسة الأحداث السياسية التي حدثت في الدول الأعضاء ودول العالم الأخرى وتأثيرات ذلك على عملها، والتي ضَعَفَت من هيمنة المنظمة وهيبتها. ومن الطريف والغريب أن نذكر بأنه قد حصل لأغلب الصقور في المنظمة أحداث وزلازل سياسية أضعفت تأثيرها في المنظمة وقوّت من تأثير الحمايم واستيلاءهم على سياساتها، وانقلب الوضع بحيث أصبحت الصقور هي الحمايم وأصبحت الحمايم هي الصقور. (لاحظ الجداول في نهاية هذه الدراسة).

لم تكن هناك بالأصل أي سياسة واضحة وشفافة لدى المنظمة منذ تأسيسها حتى الآن حيث اختلطت السياسة بالاقتصاد، وكان الهدف المهيمن على قراراتها هو أن يكون الاقتصاد في خدمة السياسة بالرغم من التطور الذي حدث في العالم بجعل اقتصاد الدول هو العامل المهيمن في تطورها.

من المؤسف أن نكرر ذكر بعض الأحداث التي لم يكن للمنظمة دور بالتعاون لحلّها، بدأً من الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكوييت والحصار الاقتصادي الخانق لثلاث عشر سنة للعراق، والغزو الأمريكي للعراق والأحداث الرهيبة التي حدثت في ليبيا عند تغيير النظام، والحصار الاقتصادي لإيران مما سبب خسارة هذه الدول لأسواقهم النفطية. فقد بقي الأعضاء ساكتين، حتى أن قسماً منهم ساهم بشكل أو بآخر بهذه المشاكل واستفاد من تحجيم الصادرات من تلك الدول لزيادة صادراتهم بالرغم من أن نظام المنظمة يدعو إلى التعاون والانسجام بين الدول الأعضاء، كما أن الأحداث التي حدثت في فنزويلا والمشاكل السياسية في نايجيريا ساهمت كذلك بصورة كبيرة في إضعاف المنظمة.

وتطور الأمر في المنظمة وأصبح هدفها الرئيسي الحصول على أعلى مردود للنفوط المصدرة والتنافس بين أعضائها في الأسواق النفطية، وإزاحة كل واحد للآخر، وشن حرب الأسعار، مما أدى إلى التدهور الحاصل في ثقة المستهلكين في إمكانية المنظمة من إيجاد أي استقرار في الأسواق النفطية، علماً بأنها تملك فقط 1/3 من حصة السوق، وعلماً بأن المنظمة ليس لديها القدرة على التأثير على التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحدث في العالم.

في الفترة الذهبية من حياة المنظمة، 1960 – 1980، وحتى منتصف الثمانينيات فإن الاجتماع الاعتيادي للمنظمة واجتماع ممثلي الدول الأعضاء التي تقوم مع السكرتارية بدراسة السوق النفطي لاجتماعات المنظمة ومجلس المحافظين لكافة الأعضاء، والذي من مسؤوليته إدارة مالية المنظمة، كانت اجتماعاتها تحظى بأهمية وصدى مؤثر بحيث أن وسائل الإعلام والصحافة كانت تتابع نتائج تلك الاجتماعات، وكان للسكرتير العام مكانة مهمة في المؤتمرات النفطية وكان لتصريحاته من حين إلى آخر وقع مهم في السوق النفطي. أما الآن فقد اختفى تأثير هذه الأجهزة المختلفة وتأثير السكرتارية العامة على قرارات المؤتمر وأصبح الوريث الشرعي هو المؤثر والموجه لقرارات المنظمة.

من الغريب هو تفاؤل تصريحات سكرتارية المنظمة، التي تتوقع ارتفاع أسعار النفط الخام بما لا يزيد عن خمسة دولار سنوياً لتصل إلى 80 دولار للبرميل عام 2020، مع تباطؤ نمو إنتاج الدول من خارج المنظمة وكأن استكشافات النفط والغاز قد توقفت، وأن سعر الدولار سيبقى ثابتاً، وأن كلف التطوير ستبقى ثابتة. كما ويتوقع أن يصل سعر البرميل إلى 100 دولار في الفترة بين 2040 – 2030، وأن حصة أوبك من السوق العالمية سترتفع من النسبة الحالية 33% - 30% إلى 40%.

إن عمليات الاستكشاف مستمرة وأن تطوير النفط الصخري مستمر ولا أعتقد أن الدول المستهلكة ستسمح بزيادة الأسعار إلا إذا كان هذا لفائدتها، لكي تتمكن من تطوير مكامن نفطية وغازية في بلدانها.

ولكن السؤال المطروح حالياً هو: هل يمكن لدول المنظمة الانتظار حتى عام 2020 لمعادلة ميزانياتها؟ وهل ستعاني قسم منها من الانهيار الاقتصادي الذي تعاني منه حالياً والقيام بمحاولات يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟

إن الخطط البعيدة المدى أثبتت فشلها، وخاصة في الدول التي تعتمد على المدخول الريعي، وكان من المفروض أن تبدأ منذ وقت طويل مضى، عندما كانت أسعار النفط عالية، إلى إنشاء صناديق للأجيال كما فعلت النرويج ودول أخرى بدلاً من صرف مدخولاتها على مشاريع غير إنتاجية وغير مثمرة.

لو نظرنا في نفس الوقت إلى وكالة الطاقة الدولية فإنها كذلك ماتت سريراً إذ أن الدول الأعضاء فيها بدت تتجنب الدخول في صراع سياسي مع الدول المنتجة للنفط لأسباب سياسية واقتصادية، وبدأت تلك الدول المستهلكة للنفط الخام بالبحث الجدي لإيجاد مصادر للطاقة خارج أوبك وبتطوير الطاقات البديلة. ومن المفارقات المهمة عندما بدأت أسعار النفط الخام بالتصاعد باطراد إلى أسعار وهمية عالية، لم تقم الوكالة ولا الدول المستهلكة للنفط بالاحتجاج والاعتراض كما كانت تفعل سابقاً لعدم تأجيج الصراع بينها وبين الدول المنتجة والتي كانت ترفل بمدخولاتها العالية. بل اتخذت تلك الدول إجراءات للحفاظ على الطاقة، وبدأت تدريجياً بتقليل اعتمادها على الطاقة المستوردة بتطوير التكنولوجيا، ومحاولة الاقتصاد في استخدام النفط، واتجهت كذلك إلى استخدام الغاز الطبيعي الذي أصبح متوفراً في مناطق أخرى خارج الشرق الأوسط إضافة إلى إيجاد مصادر أخرى للطاقة.

ولعبت روسيا دوراً كبيراً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بتطوير إنتاجها للنفط الخام خارج أوبك واتخاذها موقفاً رافضاً لتخفيض الإنتاج لدعم الأسعار، في سياسة مشابهة لسياسة السعودية في هذا المضمار، وكل من الدولتين لهما تأثير في الاسواق العالمية لإنتاجهما الكبير، ومن ثم لحقت بهما الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة إنتاجها من النفط الصخري. وهكذا أصبح اللاعبون الثلاث، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، هم الأكثر تأثيراً في أسواق النفط العالمية من منظمة أوبك بأكملها.

بعض الكتاب والإعلاميين يلومون روسيا لرفضها الاتفاق مع المنظمة لتخفيض الإنتاج، ولم ينظر هؤلاء بعمق إلى تاريخ العلاقة بين المنظمة وروسيا خلال العقود الثلاث الأخيرة. فكلما اتفقت روسيا مع المنظمة بأجمعها على تحجيم الإنتاج وليس تخفيضه، تقوم دول المنظمة بزيادة الإنتاج فوق مستوى سقفها الإنتاجية والتمدد في الأسواق الطبيعية للنفط الروسي.

إن روسيا تعتمد على واردات النفط الخام كعامل اقتصادي مهم في ميزانيتها، بينما تعتمد دول المنظمة على عامل النفط كعامل سياسي واقتصادي في تعاملها مع الدول الأخرى. ولإثبات روسيا لحسن نيتها ورغبتها في التمدد مرة أخرى في الشرق الأوسط بعد انحسار نفوذ الولايات المتحدة، أبدت استعدادها للاجتماع مع منتجي النفط الآخرين لبحث الوضع في سوق النفط العالمي وبالتالي ارتفعت أسعار التعاقدات الآجلة للنفط الخام بصورة مؤقتة.

لما كتبت هذا التقرير كنت اعتقد بأنني أضع فكرة جديدة للنظر فيها، ولكنني تفاجأت عندما اطلعت على مقالة في جريدة **التلغراف** في الخامس من آب 2015، تنبأ فيها الكاتب بأن المملكة العربية السعودية ستصاب بضائقة مالية بعد سنتين، وسيهدد وجودها كدوله بعد عام 2020. كذلك بين الكاتب أن بنك أمريكا يعتقد أن أوبك قد ذابت فعلياً كمنظمة، وعلى الدول الأعضاء غلق مكاتبها في فيينا لتقليل المصاريف، وأن الصراع القائم حالياً بين نمو الإنتاج الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وإنتاج النفط في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الثمانية الماضية كان لصالح النفط الصخري لانخفاض الأسعار، وأن تقليص منصات الحفر في الحقول المنتجة للنفط الصخري سوف لن يكون دائماً أو مؤثراً مادام الإنتاج من الآبار الحالية مستمراً، وأن تأثير انخفاض الأسعار هو في تطوير الإنتاج في الشمال الأقصى من سيبيريا وفي خليج المكسيك والحفر العميق في المحيط الأطلسي وليس في تطوير النفط الصخري.

إن كلف إنتاج النفط الصخري تعتبر من الكلف المتوسطة وليست العالية، وإن الشركات المنتجة له متجهة لتقليل الكلفة خلال هذه السنة أو السنة القادمة والتي يتوقع قسم من الخبراء أن تهبط أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لتساعد الإنتاج من داخل المنظمة وخارجها.

إن الشركات المنتجة للنفط الصخري تخمن إمكانية تقليص الكلفة بما يقارب 45% من جراء حفر 10 آبار من منصة حفر واحدة، وتحديث مستمر لتكنولوجيا الحفر وإكمال الآبار وفي استعمال

مناقيب مبرمجة. علماً بأن عدد أبراج الحفر قد تقلص من 1,608 إلى 664 برج في تشرين الأول 2014، ولكن إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل في نهاية تلك السنة إلى 9.6 مليون برميل يومياً، ولكن أسعار الغاز فقد هبطت من 8 دولار إلى 2.78 دولار لكل مليون سرعة حرارية، وانخفض عدد برامج الحفر العاملة في تطوير الحقول الغازية من 1200 إلى 209 ولكن إنتاج الغاز زاد بمعدل 30%.

ان الكلف الرأسمالية والتشغيلية لمشاريع تطوير حقول النفط في العالم والتنافس بين الدول المنتجة للنفط من جراء ذلك تُبين ان الكلف الرأسمالية لتطوير الحقول البحرية الايرانية تتراوح بين 14-17 دولار للبرميل/يوم/1000 دولار والكلفة التشغيلية حوالي 4 دولار للبرميل في حالة قيام ايران بتوسيع الحقول المنتجة حالياً وفي حالة تطوير حقول بحرية كبرى فتبلغ الكلفة بين 30-32 دولار للبرميل/يوم/1000 دولار والكلفة التشغيلية حوالي 6 دولار للبرميل، بينما يتراوح تطوير الحقول العراقية الداخلية بين 10-14 دولار للبرميل/يوم/1000 دولار بكلفة تشغيلية حوالي 3 دولار للبرميل. اما السعودية فإن كلفة التوسعات في الحقول الداخلية فيها تبلغ بين 10-14 دولار للبرميل/يوم/1000 دولار وكلفة تشغيلية تبلغ حوالي 7.5 دولار للبرميل، ولمقارنة ذلك بين تطوير النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية فيتراوح بين 40-80 برميل/يوم/1000 دولار وبكلفة تشغيلية حوالي 8 دولار للبرميل.

ولقد تتبأ الخبراء بأنه إذا استمرت أسعار النفط العالمية بين 60 - 55 دولار للبرميل، فإن إنتاج النفط والغاز الصخري سيرتفع تصاعدياً بمعدلات عالية وأن أوبك ستجابه بأن أي صعود في أسعار النفط سيستبعها تصاعد في إنتاج النفط والغاز الصخري.

من الغريب أيضاً هو أن الدول المستهلكة للنفط والدول النامية، وبالرغم من أن ميزانياتها قد تأثرت باستيراداتها للطاقة، إلا ان رد فعلها لم يكن بقدر من القوة بحيث يؤثر على الدول المنتجة لتجميع أسعار النفط الخام للأسباب التي ذكرت أعلاه.

كذلك فإن الأسواق المالية والمضاربات هي التي أصبحت مؤثرة على أسعار النفط الخام وأسعار النفط الورقية هي السائدة وليس سلّة أوبك السعرية، وأن أسعار الإشارة العالمية للنفط هي مزيج برنت، النفط الأمريكي، ودبي-عمان أصبحت تتأثر بتحركات البورصات العالمية أكثر من تأثرها

بالعرض والطلب والنمو الاقتصادي العالمي. أما النزاعات السياسية والاضطرابات فإن تأثيرها مؤقت على أسعار النفط الخام، وتهبط الأسعار عند انتهاء هذه الظروف.

كما أن الحصص الإنتاجية التي فرضتها أوبك في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت في خبر كان. وبالرغم من أن أوبك حالياً تعطي تقريراً عن مجموع ما تصدره فوق السقف الإنتاجي الذي هو 30 مليون برميل يومياً، إلا أنها بدأت تتجنب ذكر المتجاوزين على حصصهم الإنتاجية وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية على حساب حصة إيران والعراق والدول التي انخفض إنتاجها حيث أنها الدولة الوحيدة في أوبك التي لديها طاقة إنتاجية احتياطية كبيرة وتأتي سياسة المملكة بالدفاع عن حصتها في السوق النفطي أكثر من اهتمامها باستقرار أسعار النفط أو رفعها وهو مناقض لما جاء في نظام المنظمة.

كما أن الدول المستهلكة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم بتعزيز خزنها الاستراتيجي، كما في السابق، ولم نجد أيضاً خلال السنوات الماضية أي قرار لزيادة حجم هذا الخزين أو الخزين الاستراتيجي ضمن وكالة الطاقة الدولية وذلك لتناقص أهمية هذا الخزين في التأثير على أسواق النفط العالمية وهناك استثناء لهذا، حيث يلعب خزين المنتجات النفطية في الولايات المتحدة مع الخزين النفطي الاعتيادي في ذبذبة الأسعار النفطية الأسبوعية، بالرغم من تقلص استيراد الولايات المتحدة للنفط الخام. الاستثناء الآخر هو أن الصين، ومع هبوط أسعار النفط الخام، اتخذت قراراً بشراء كميات إضافية من النفط الخام أكثر من احتياجها للاستهلاك اليومي.

ومن المؤسف حقاً أن نذكر أن التوسع الكبير الذي حدث في وسائل الإعلام والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي قد أدخل العشرات من المتطفلين للكتابة في مجال الطاقة وأصبح تأثير الخبراء الحقيقيين قليلاً جداً لأن العالم يعيش في عملية تسويق إعلامي وليس لذكر الحقائق ومناقشتها اقتصادياً، وتتاسى الإعلام النفطي تأثيرات عبد الله الطريقي ونيقولا سركيس وأحمد زكي اليماني وفاضل الجلي، واختلط الحابل بالنابل وأصبح ما يكتب ويقال في وسائل الإعلام هو الظاهر لما هو موجود وليس ما حدث أو سيحدث. ومن المؤسف حقاً أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تقييم العلاقات النفطية العالمية بصورة صحيحة، فالخبراء النفطيون والإعلاميون من دول أوبك يدافعون عن الدول الأعضاء ككارتيل احتكاري، وبالعكس، فإن الموجودين في

الدول خارج المنظمة يهلون للتطور الحاصل في إنتاج النفط خارج المنظمة، ويأتي بينهم إعلام الشركات النفطية العالمية التي لديها اجندتها الخاصة بها. وبالتالي من الصعب تقييم الوضع، وفهم من هو الجاني ومن هو الضحية.

مما يزيد الطين بلة، وكما ذكرنا سابقاً، هو معالجة وتفسير الاعلام العالمي، كصحافة وتلفزيون وشبكات التواصل، لأسباب هبوط وارتفاع أسعار النفط الخام والذي يحدث يومياً كأسعار البورصات العالمية ما يدل على أن سعر النفط الخام أصبح جزءاً من تلك المضاربات. ومما يساعد على هذه الفوضى، هو تجنب المنظمة إعطاء الأسباب الحقيقية لذلك أما لعدم وجود القابلية لتحليل السوق، أو لتجنب إعطاء دول المنظمة أسباباً تتعارض مع سياسات بعض أعضائها. كما أن منظمة الطاقة الدولية لا تأخذ بنظر الاعتبار هذه التقلبات السريعة إلا إذا كانت هناك عوامل أو أحداث كبرى، وتحللها على المدى الطويل، كما أنها تتجنب وضع اللائحة على الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة أو الدول المنتجة مثل السعودية.

ففي يوم واحد مثلاً نشرت إحدى وسائل الاعلام، ان نفط برينت ارتفع بمقدار ٤٪ خلال شهر واحد واعطت مبررات لذلك، وفي نفس اليوم نشرت أخرى بان نفط برينت قد انخفض بسبب ضعف التوقعات الاقتصادية بالرغم من هبوط نشاط الحفر الصخري في أمريكا وعلى ضوء ذلك فان صندوق النقد الدولي سوف يعدل تقديراته للنمو الاقتصادية باتجاه الهبوط. وفي نفس اليوم صرح احد وزراء المنظمة في الخليج ان المشكلة هي عدم التزام المنتجين من خارج أوبك بما سيقدمونه من اجل استقرار النفط وان أسعار النفط مدفوعة بهبوط الأرباح الصناعية في الصين وترجيح مراجعة النمو العالمي نحو الانخفاض وان تحسناً سيطراً على الاسعار اذا زاد الطلب العالمي واستمر انخفاض عدد ابراج الحفر العاملة في انتاج النفط الصخري. ومثل هذا جاء في الادبيات النفطية الأخرى حول الصين. كما تم في نفس الوقت نشر عدد العاطلين في الولايات المتحدة وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي فيها وتأثير ذلك على نمو استهلاك الطاقة، ثم تبع ذلك توقع زيادة انتاج ايران للنفط.

ان اتساع عمليات الاستكشاف للنفط الصخري وتقدم التكنولوجيا قد أدى إلى زيادة الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج في أمريكا وبالتالي استعداد الشركات للإنتاج كلما ارتفعت أسعار النفط فوق كلفة الانتاج الحقيقية للنفط الصخري، كما ان على الدول المنتجة للنفط بدلاً من الوقوف

ساكنة، بأمل ارتفاع الاسعار، عليها وضع خطط بديله لإصلاح اقتصاداتها وزيادة وسائل الانتاج اللانفطي ووضع نظام ضرائب ورفع الدعم عن الوقود والمواد الغذائية والاستهلاكية ومحاولة التخلص من الدخل الريعي وبدون الانتظار إلى عودة أسعار النفط إلى ما كانت عليه.

وعند الاطلاع على ما قامت به بعض دول أوبك، ومنها العراق، بوضع استراتيجيتها الاقتصادية في خططها البعيدة المدى بهدف زيادة تصدير النفط الخام بمسارات سريعة، وبقاء أسعار النفط الخام أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل من دون أن تضع خطة طوارئ عند انخفاض أو انهيار أسعار النفط الخام، أو (عدم؟) التمكن من الوصول إلى السقوف الإنتاجية المخطط لها، نرى بأن هذه البلدان تمرُّ بأزمات اقتصادية كبيرة ولا تملك الحلول الصحيحة لها. كما ان أوبك نفسها لم تقم بتحذير الدول الأعضاء بأن أسعار النفط في القرن الماضي صعدت ونزلت بين فترة وأخرى وكأنها تماثل السبع سنين عجاف والسبع سنين سمان.

ومن النظر إلى الحالة التي ترسمها أوبك من وقت إلى آخر وتشير فيها بالرغم من الصعوبات الحالية إلى وضع صناعة النفط بتفائل، نعم هذا صحيح، إذا نظرنا إلى تطور التكنولوجيا وكلف الاستكشاف والتطوير وإنتاج النفط والغاز من المكامن التي كان من غير الممكن الإنتاج منها سابقاً، أو عند التحدث عن تطور إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية، أو تطوير بدائل الطاقة. طبعاً لا يوجد أدنى شك في أن العالم سيحتاج إلى مزيد من النفط الخام خلال العقود المقبلة، ولكن مع الأسف، فإن المنظمة لا زالت تعتقد بأنها العمود الفقري في تجارة النفط ولا تعترف بان السوق قد تحول مرة أخرى من سيطرة المنتجين إلى سيطرة المستهلكين، وأن هناك دول منتجة خارج المنظمة، كروسيا والولايات المتحدة الامريكية، تلعب دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط الخام المصدر إلى الأسواق العالمية، وأن تأثير منظمة أوبك أصبح هامشياً مادامت المنظمة ملتزمة بسقف إنتاجي لسنوات عديدة، وأن السقف الإنتاجي يجب أن يكون في صعود مستمر أو ثابتاً مادامت المملكة العربية السعودية هي التي تحدد مسار المنظمة، وأن دول المنظمة يجب ان تشن حرباً نفطية على الدول الأخرى التي بدأت حديثاً في الإنتاج أو الذي تصاعد إنتاجها، وأن تحافظ أسعار النفط الخام على معدلاتها العالية.

إن مثل هذا التطلعات قد انتهت وانتهى دهرها حيث أننا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وليس عقد السبعينيات من القرن العشرين. لقد حددت أوبك في وقت ما مستوى سعري

مرضٍ لأعضائها بين 22- 28 للبرميل، إلا أنها حالياً غير راغبة كمجموعة في تحديد سعر مرضٍ للجميع، لأن كافة موازنات الأعضاء قد تبنت أسعاراً تتراوح بين 60 - 80 دولار للبرميل، وإن أي انخفاض تحت ذلك سيسبب عجزاً في ميزانياتها، علماً أن معظم دول أوبك هي دول ريعية تعتمد بنسب مختلفة على الواردات من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي.

أما ما تعلنه المنظمة بأن أوبك تؤمن بالعمل الجماعي والمشاركة في صنع القرار فهو أمر لا يمكن تأكيده في ضوء ما جرى خلال السنوات الأخيرة وخاصة عندما هبطت أسعار النفط بصورة مفاجئة عام ٢٠١٤ وبدون أن تتوقع المنظمة أو أعضائها حدوث ذلك.

أما المتغيرات في السوق الدولية فهي من نتاج النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خارج بلدان المنظمة وليس للأعضاء أي تأثير كبير على ذلك بل بالعكس فإن انهيار أسعار النفط الخام كما هو متوقع سيكون له تأثير كبير في زيادة النشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط، إلا أنه لم يلاحظ حتى الآن أي تأثير كبير على ذلك لعدم مرور فترة طويلة على انخفاض أسعار النفط وبالتالي فإن أعضاء المنظمة سيعانون من جراء ذلك لسنوات عديدة، وقد يسبب ذلك انهيارات اقتصادية في معظمها.

إن تعاطي المنظمة مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية لا يتسم بالمرونة والانسجام بل أحياناً بالجمود، ولم تدافع المنظمة أبداً عند قيام بعض الدول بفرض حصار اقتصادي ونفطي على بعض الدول الأعضاء كالعراق وإيران، وليس لدى المنظمة الرؤى المتطورة والآليات الجديدة الفعالة بل بالعكس إن الجمود الذي أصابها خلال بداية هذا القرن دل على عدم وجود أي تأثير لها في السوق النفطي العالمي. ونعود ونكرر، كما قلنا سابقاً، إن تأثير المنظمة أصبح هامشياً منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن، وإن المتغيرات الاقتصادية والسياسة العالمية وما يحدث حالياً في دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية، فإن المنظمة سوف لن تستطيع أن تكون ذات تأثير كبير في المسار النفطي العالمي.

لا بد من الاعتراف من أن منظمة الطاقة الدولية بعد الجمود التي مرت بها لعدة سنوات، تحاول من خلال ادارتها الجديدة تحديث تقاريرها الشهرية والفصلية والسنوية لإعادة الحياة لتلك المنظمة، بيد أنها لازالت تحاول الابتعاد عن انتقادها لمنظمة أوبك أو البلدان المصدرة للنفط

وتشخيص الخلل في مسارها، فهي بدلاً من ذلك تحاول ان تضم الصين التي هي اكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم وثاني اكبر مستورد لهما. كما ان من أهداف المنظمة التركيز على تطوير الطاقة البديلة وتطوير التكنولوجيا ذات العلاقة بها. تضم منظمة الطاقة الدولية ٢٩ عضواً وهي تحاول ضم الصين والهند والمكسيك لها، كما تحاول المنظمة إقناع الصين ببناء خزين استراتيجي للنفط لـ ٩٠ يوماً كما هو معمول به في المنظمة بينما الصين لديها في النصف الأول من هذا العام ٩١ مليون برميل في الخزين الاستراتيجي والذي يغطي استهلاك ٩ ايام فقط. نعود مرة أخرى لعلاقة المنظمة مع روسيا التي تعتبر حالياً اكبر منتج للنفط في العالم وتتنافس في هذا الموقع مع المملكة العربية السعودية. بالرغم من ان روسيا تحتل صفة مراقب في منظمة أوبك وليس كعضو دائمي، إلا ان روسيا ليست على وفاق مع أعضاء المنظمة فيما يتعلق الامر بإنتاج وتصدير النفط الخام، وهي تعتقد حالياً ان الحقبة الذهبية للمنظمة الذي حافظت فيه على توازن أسعار النفط قد انتهت عندما قررت عدم خفض انتاج النفط الخام، الا انه من المستغرب ان روسيا نفسها رفضت قطعياً الموافقة على التخفيض عندما طلب اليها ذلك من قبل المنظمة. وتعتقد روسيا ان أسعار النفط الخام تحتاج إلى متوسط سعر ٧٠ دولار للبرميل كي يستعيد السوق توازنه. علماً بان مجموعة غولدمان ساكس الأمريكية من خلال دراساتها المستمرة للسوق تتوقع ان يبقى سعر البرميل بين ٤٠-٥٠ دولار خلال هذا العام والعام القادم وقد يهبط السعر دون ذلك اذا ازداد الفائض النفطي في السوق من ايران والعراق وبعض الدول خارج أوبك.

وتتشر أوبك ما يسمى بسلة أوبك، وهو معدل أسعار مزيج صحارى الجزائري، وخام جيراسول الأنغولي، والخام الإيراني، والبصرة الخفيف العراقي، والتصدير الكويتي، والسدر الليبي، وبوني الخفيف النيجيري، والبحري القطري، والعربي الخفيف السعودي، ومريان الإماراتي، وميري الفنزويلي واورينت من الاكوادور. وبالرغم ان أوبك تنتشر يومياً سعر السلة، الا ان تأثير ذلك قليل جداً في الاسواق العالمية مقارنةً ببرينت والنفط الامريكي وديي وذلك لارتباط هذه النفوط مع السوق الورقي للنفط وليس مع الاسعار الرسمية لسلة أوبك.

من المستغرب جداً ان وزراء النفط في منظمة التعاون الخليجي اثناء المؤتمر السنوي في قطر تجنبوا ان يحتوي جدول الاعمال اي مناقشة للحالة الحالية لأسعار النفط الخام، الا ان المجتمعين اتفقوا على بحث حالة الاسواق النفطية علماً بان وزير النفط السعودي لم يعلق على

استمرار انهيار أسعار النفط الخام لفتره طويله من الوقت منذ ان كان سعر النفط الخام حوالي ٦٥ دولار حتى هبوطه إلى اقل من ٤٠ دولار للبرميل.

استمرت المنظمة على استراتيجيتها وعلى رأسها السعودية في الدفاع عن حصة المنظمة في السوق بدلاً من الدفاع عن أسعار النفط الخام بالرغم من إلهاح الرئيس الفنزويلي ببدء معركة متواصله للمنظمة لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط ودعوته مجدداً لعقد اجتماع لزعماء الدول الأعضاء ودعا الرئيس الفنزويلي إلى تحديد أسعار النفط لمناطق العالم وفرض قيود على الانتاج وبالتالي تقليل الضرر الذي اصاب اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، الا ان رأيه لا يتفق قطعاً مع الرأي السعودي الذي يعتقد بان انخفاض أسعار النفط الخام سيودي حتما إلى انخفاض انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وزيادة النشاط الاقتصادي في دول العالم مما سيزيد من استهلاك الطاقة وبهذا يتوقع نمو الطلب على النفط الخام في عام ٢٠١٦. وهذا هو نفس الرأي السعودي الذي تتبناه المنظمة وتعزو انهيار الاسعار بسبب المشاكل الاقتصادية في الصين وتنبؤات بتباطؤ النشاط الاقتصادي فيها.

أوبك تجدد من وقت إلى آخر توقعاتها بزيادة استهلاك النفط الخام بناءً على زيادة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية والدول المستهلكة للنفط الخام، وتتوقع ان هبوط الاسعار سيدفع المنتجين خارج أوبك إلى خفض الانتاج في الأعوام المقبلة بوتيرة متصاعدة. وعادةً ما تكون مثل هذه التوقعات والأمال مخيبه للظن. وفي حين ان العالم ينظر إلى ان أسعار النفط ستبقى أو ستخفض اكثر للأسباب المبينة أعلاه، الا ان المنظمة ووزراء النفط في منظمة التعاون الخليجي ولتطمين شعوبهم يتوقعون ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات معقوله بحيث يمكن لميزانيات تلك الدول التعايش مع الاسعار المنخفضة للنفط.

ان مدى تأثير انخفاض أسعار النفط الخام خاصة على الدول العربية المنتجة للنفط حيث اضطرت معظم هذه الدول إلى تخفيض ميزانياتها الاستثمارية، مما سينتج عن ذلك حدوث اضطرابات وقلق فيها، و سيدفع بعض مواطنيها إلى الهجرة وقيام بعضهم بتوجيه استثماراتهم خارج بلدانهم وقيام مواطني الدول العربية الفقيرة العاملين في الدول المنتجة للنفط إلى العودة لبلدانهم مما سيزيد البطالة في تلك البلدان وخسارة التحويل الخارجي من هؤلاء المواطنين. كما يتوقع توسع ظاهرة "الربيع العربي" في الدول التي لم تتأثر بها سابقاً. ان المبالغ الهائلة التي

كانت تصرفها الدول العربية المصدرة للنفط على الاستيرادات والتعليم والصحة وخلق وظائف أكثرها لا انتاجيه ومعظمها إنشائية وليست صناعيه أو زراعيه سنتقلص إلى درجه بحيث تعم البطالة وتزيد من هموم المواطنين. كما ان بعض الدول كانت تصرف مبالغ ضخمة لزيادة ترسانتها العسكرية بدلاً من زيادة كفاءة وقوة جيوشها، بل بالعكس قلّت ممارسة هذه الجيوش للعمليات العسكرية والتي كانت بالأصل لحماية الأنظمة بدلاً من الدفاع عن الأوطان. لم تكن قوة هذه الدول تكمن في عدد سكانها أو قواتها العسكرية أو انظمتها الديمقراطية بل كانت تعتمد أساساً على مواردها من النفط لبناء انظمه أوتوقراطية هادره للموارد، وتركز النشاط الاقتصادي على بناء العمارات الشاهقة وبناء المجمعات التسويقية مما زاد اعتماد المواطنين على المواد والمعدات والأجهزة والمواد الغذائية والاستهلاكية المستوردة من الخارج. وسوف تعتمد هذه الدول على الاحتياطي المالي الذي تراكم خلال العشر سنوات الماضية، ولكن هذا سرعان ما ستستنزف الفلاقل الداخلية المتوقعة امكانياتها بالإضافة إلى زيادة التأثيرات الخارجية على هذه الدول وستدخل مرة أخرى تحت النفوذ الاستعماري للدول الكبرى، وستكون هذه المرة عن طريق الاقتصاد وليس عن طريق السياسة أو الغزو العسكري. كما ان التباطؤ الاقتصادي العالمي سيؤثر على صادرات النفط الخام ويدفع أسعار النفط إلى الوصول إلى معدلات واطئة لا تتحملها الدول المصدرة منتجاً مسببات أخرى من عدم التوازن ومنتجاً أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية غير طبيعية.

ولو نظرنا إلى تقدم الدول الصناعية خلال القرون السابقة لوجدنا ان الاعتماد كان على تطوير الانسان لكونه الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا ولم يعتمد أساساً على الموارد الريعية كما حدث في الدول العربية في بناء اقتصاديات هشة قابله للانهايار بمجرد تغير عامل واحد وهو سعر النفط الخام، وعدم وجود موارد انتاجيه أخرى كعوامل ارتكازيه أخرى للاقتصاد، فلا الدول المنتجة ساعدت بعضها البعض لبناء اقتصاداتها بصوره صحيحه ولا الدول الصناعية التي تبحث عن توسع في تسويق منتجاتها ساعدت هذه الدول على بناء صناعات منتجه. ان التطور التكنولوجي الصناعي يتطلب بناء وتطوير التعليم وتنقيف الانسان وهذا بقي ساكناً لعقود طويلة في الدول المنتجة للنفط.

ولا ندري لماذا التركيز على الصراع بين نفط أوبك والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهو في الحقيقة ما هو الا صراع سياسي اكثر منه اقتصادي، حيث ان السعودية تنظر

إلى اتفاق الولايات المتحدة مع إيران وخاصةً بعد الاتفاق النووي سينتج منه تقارب إيراني-أمريكي على حساب دول الخليج. وليس من مصلحة دول الخليج الضعيفة أو الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط والتي تعاني من مشاكل سياسية وأمنية الدخول في صراع أو مجابهة مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا.

نفط العراق ومنظمة الاقطار المصدرة للنفط (أوبك)

نفط العراق في العالم

نعود مرة أخرى إلى العراق، ولنترك الكلام عن العصر الذهبي لصناعة النفط في العراق في السبعينيات من القرن الماضي، ودوره الهامشي في أوبك منذ عام ١٩٩٠ وحتى الان بالرغم من كونه من الأعضاء المؤسسين للمنظمة منذ تأسيسها في بغداد في أيلول ١٩٦٠، فلقد مرت على العراق أحداث وأزمات اثرت ليس فقط على صناعته النفطية بل حتى على علاقاته الدولية. لقد مر العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٨ بفترة خمول وشلل وعدم توسع في صناعته النفطية، وكنا نتوقع بعد توقيعه على عقود الخدمة مع شركات عالمية عديدة لتطوير صناعته النفطية ان تبدء من جديد فترة من النهوض والتطور والنمو والتوسع والتحديث. الا انه مع الأسف الشديد، ولأسباب عديدة لا مجال لذكرها الان، فان صناعته النفطية تحبو بصورة بطيئة ولا يمكن اعتبارها تقدماً هائلاً في هذا المضمار.

ففي الوقت الذي حدد فيه السقف الانتاجي الأولي بـ ١٣ مليون برميل يومياً للوصول اليه عام ٢٠١٧، انخفض إلى ٩ مليون برميل يومياً للوصول اليه عام ٢٠٢٠ ثم مرة أخرى إلى ٦ مليون برميل عام ٢٠٢٠. ولقد عزا بعض الخبراء ذلك إلى الازمة الاقتصادية التي يمر بها العراق، والبعض إلى عدم إمكانية السوق من استيعاب هذه الكميات وبدون معرفة أو دراسة للاقتصاد العالمي والسوق النفطية. وذهب الآخرون بان أوبك لن تسمح للعراق من تجاوز حصته الإنتاجية المقررة له قبل حوالي ثلاثين سنة، بالرغم من تجاوز الحصص الإنتاجية لبعض الدول حيث كان العراق مسلوب السيادة ولا يمكنه اقرار ما يراه مناسباً في نهج سياسته وصناعته النفطية. ان من المؤسف حقاً ان هامشية العراق في هذه المنظمة المشلولة والميتة سريراً اصبح بحكم الواقع، وان تعديلاته المستمرة لعقود الخدمة افقدت الثقة بقابلية العراق على احترام العقود الموقعة ووجدت انه من الأفضل التطلع إلى مناطق أخرى للاستثمار فيها بالرغم من ان العراق

من الدول التي يمكن فيها اجراء استكشافات نفطية مؤكدة وتطوير انتاج النفط والغاز بكلف معتدلة.

كان العالم النفطي يتوقع ان تصبح طاقة العراق الإنتاجية ماثلة لطاقة المملكة العربية السعودية وبالتالي تكون لديه طاقة انتاجيه احتياطيه لتغطية الأزمات العالمية، الا انه لعدم وجود سياسة نفطية واضحة موضوعه من قبل الحكومة ومصادق عليها من قبل مجلس النواب وللنزاع بين الإقليم والحكومة المركزية فإننا لا نتوقع لسياستنا النفطية ولا لصناعتها ان تتقدم بصورة صحيحة وان تدعم الاقتصاد العراقي وان تجد البدائل التي تمكنا من تخطي الصعاب التي تواجه هذه الصناعة ووضعها في المسار الصحيح، وإذا اعتمد العراق على نهج أوبك مع جَلّ احترامنا لأعضاء المنظمة فإننا نعيش احلام اليقظة ونسير نحو المستقبل المجهول.

اذا نظرنا إلى الوضع في قطاع النفط في العراق في الوقت الحالي وللحالة السياسية والامنية التي يمر بها البلد فمن الصعب بمكان ان يضع سياسة نفطية داخلية وخارجية أو حتى لوضع علاقته التاريخية مع المنظمة (ان بقيت) على اسس استراتيجية لمنفعة العراق بالرغم من كونه من الدول ذات الاحتياطي الكبير في النفط والغاز، ومن الممكن تلخيص ما يجب فعله خلال الخمس سنوات القادمة كما يلي:

1. التوسع في العمليات الاستكشافية للنفط والغاز على الاقل لمعرفة الاحتياطي القابل للإنتاج وبالتالي وضع العراق بمستوى اعلى مما هو عليه الان.
2. تحديد الطاقة الانتاجية المستديمة من النفط والغاز وعدم التلاعب بها صعوداً أو نزولاً، وكذلك تحديد الطاقة الانتاجية الاحتياطية، والدخول في اتفاقيات مع الدول ذات الاستهلاك العالي للاستثمار في تأمين هذا الاحتياطي.
3. جعل العراق عاملاً فعالاً في تأمين الطاقة للدول المستهلكة في فترة الازمات.
4. تفعيل دور العراق في أوبك بعد ان كان هامشياً لثلاث عقود من الزمن.
5. عدم الالتزام بالسقف الانتاجي للعراق حتى وصول العراق إلى صناعة نفطية متوازنة ولتخلفه في الانتاج بطاقة معقولة منذ حوالي 35 سنة.

6. انتماء العراق الى العضوية الكاملة في منظمة الاقطار المصدرة للغاز بدلاً من عضوية المراقبة الحالية.
7. الدخول في مباحثات مع الدول المستوردة للنفط وايجاد اسواق جديدة والدخول في عقود طويلة الامد.
8. الدخول في اتفاقيات تكرير النفط العراقي في دول مجاورة، وتأمين المنتجات النفطية الذي يحتاجها العراق لحين الانتهاء من بناء مصافي جديدة في الداخل.
9. العمل والتعاون مع الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة لتأمين استقرار الاسواق النفطية واسعار النفط والغاز ومحاولة التنسيق لتأمين سياسة طاقوية عالمية مفيدة للمنتجين والمستهلكين.
10. تجنب ادخال التشابكات السياسية الداخلية وتأثيرها على السياسة النفطية واسعار النفط والغاز ومحاولة التنسيق لتأمين سياسة طاقوية عالمية مفيدة للمنتجين والمستهلكين.
11. متابعة ما يجري في العالم من تقدم اقتصادي وسياسي وتكنولوجي وتجنب الانغلاق والتصرف فردياً بالأمور التي تتعلق بتطوير القطاع النفطي وتجنب الدخول في صراعات سياسية خارجية قدر الامكان.
12. الدفاع عن حقوق اعضاء المنظمة ورفض فرض الحصار الاقتصادي على الدول المصدرة للنفط لتجنب التخلخل في معدلات الانتاج العالمي والتصدير مع تأثير ذلك على عمليات الاستكشاف والانتاج بصورة سليمة.
13. التعاون مع الدول العربية والصديقة المجاورة في مجالات الطاقة.
14. دراسة تأثير انتاج النفط والغاز على البيئة والمجتمع.
15. مساعدة الدول الفقيرة والمساهمة في بناء مصافي فيها لتأمين اسواق للنفط الخام العراقي.
16. انشاء مشاريع مصافي البتروكيمياويات واسمدة مشتركة مع الشركات العالمية وبيوتات التمويل اعتمادا على النفط والغاز العراقي.
17. اعادة تأهيل القطاع النفطي العراقي ووضع خطط حديثة لأمن المنشآت ومستودعات الخزن وخطوط الانابيب والمرافئ.

18. تشجيع القطاع الخاص العراقي في انشاء شركات خدمات نفطية بمشاركة الدول والشركات التي تمتلك التكنولوجيا الحديثة.

19. تطوير الخبرات العراقية في مجال التسويق والتجارة والمال والعلاقات العالمية.

20. تشريع القوانين التي لها علاقة بالقطاع على اسس اقتصادية.

ولوضع هذه العوامل ضمن خطة العمل، يتوجب القيام بالخطوات التالية:

- زيادة انتاج النفط الخام.
- انشاء شركة وطنية للغاز ووضع خطة انفجارية لتطوير ومعالجة الغاز.
- الاستعمال الامثل للغاز في توليد الطاقة الكهربائية.
- استعمال الغاز السائل والغاز المضغوط في وسائل النقل والشحن وذلك للتقليل من استيراد البنزين والديزل.
- محاولة تقليل الدعم للمنتجات النفطية.
- دعم عمليات شركات النفط العالمية في العراق ومحاولة تأجيل دفعاتها أو ربطها بزيادة انتاج النفط الخام فوق المعدلات المتوقعة.
- وضع مشروع تطوير حقل الناصرية ومصفاها حيز التنفيذ، وكذلك تطوير حقل نهر بن عمر وشرق بغداد بأكمله على اسس جديدة باستعمال شركات الخدمات البترولية الكبرى والقروض من الحكومات والمصارف العالمية واستلام تلك المشاريع بالكامل بعد دفع مستحقات التطوير وربط ذلك بمستويات الانتاج السنوية.

الخاتمة

ليست هذه الدراسة إلا محاولة لإصلاح منظمة كان العراق لفترة ما من احد مرتكزاتها الرئيسية وتاريخها. يمكن ان يقال ان العراق، لوجود الاحتياطي الكبير من النفط الخام والغاز، يأمل ان يطول عمر استخدام هذه المادة كلقيم في مجال الطاقة والصناعة لأكثر فتره ممكنة بالرغم من تزايد استعمال الطاقة البديلة وانكماش استعمال الطاقة النووية في هذا المجال.

ان العراق يعتقد بأن من مصلحته الوطنية ان يستمر العمل ضمن المنظمة، ويستمر في تأمين الوقود عالميا للدول المستهلكة ويستمر في الحصول على سعر معقول للنفط والغاز لفائدة المنتج والمستهلك.

إن السقوف الانتاجية التي فرضت في منتصف ثمانينيات القرن الماضي يجب ان يعاد النظر فيها من فتره إلى أخرى اخذين بنظر الاعتبار الاحتياج الحقيقي من الموارد لكل دولة في المنظمة، وعدم تكديس فوائض مالية لدى بعض الدول وربما يساء استعمالها في تنمية اقتصاداتها.

كما ان العراق بالإمكانات الكبيرة لزيادة الانتاج يجب ان يكون لديه طاقة انتاجية احتياطية نظرا لان الصناعة النفطية العالمية تعتمد الان بصورة كبيرة على احتياطي دولة واحدة فقط وهي المملكة العربية السعودية حيث ان الطاقة الاحتياطية الانتاجية للسعودية هي الأمان الوحيد لتأمين تزويد العالم بالنفط في حالة الازمات السياسية والعسكرية، وهنا تأتي اهمية العراق ليكون الدولة الرديفة في هذا المضمار لأنه الدولة الوحيدة التي يمكنها ان تقوم بذلك.

ان بناء طاقة انتاجية احتياطية في العراق تعتبر ضرورة قصوى وعلى الدول والحكومات الكبرى المستهلكة للنفط ان تبادر للمساهمة ماليا وفنيا في بناء هذا الاحتياطي.

ان العراق يتجنب وبصورة مستمرة ان يدخل في خلاف أو نزاع مع الدول الأخرى في المنظمة، علماً بان تلك الدول يجب ان تنظر إلى ما قدمه العراق من تضحيات ادت إلى قيام باقي اعضاء المنظمة في بناء صناعات نفطية وطنية وسياسات نفطية مستقلة في الوقت الذي عانى العراق ما عانى نتيجة ذلك.

ان العراق المستقر والأمن سياسيا واقتصاديا يمثل أحد الركائز الاساسية في استقرار الشرق الأوسط على المدة الطويل.

الملحق : بيانات وجداول إحصائية

تاريخ انضمام الأعضاء إلى المنظمة

❖ الأعضاء المؤسسون. بغداد ١٩٦٠

- ١-إيران
- ٢-الكويت
- ٣-المملكة العربية السعودية
- ٤-العراق
- ٥-فنزويلا

❖ الأعضاء الآخرون الذين انضموا إلى المنظمة

- ١-قطر ١٩٦١
- ٢-اندونيسيا ١٩٦٢
- ٣-ليبيا ١٩٦٢
- ٤-نايجريا ١٩٧١
- ٥-الاكوادور ١٩٧٣
- ٦-الغابون ١٩٧٥
- ٧-أنغولا ٢٠٠٧

❖ الأعضاء المنسحبون

- ١-الاكوادور. علقت عضويتها لفته ثم عادت للمنظمة
- ٢-الغابون. انسحبت من المنظمة عام ١٩٩٥
- ٣-اندونيسيا. علقت عضويتها عام ٢٠٠٩ لانخفاض انتاج النفط فيها

أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (2015)

- ١- المملكة العربية السعودية. الوريث الشرعي للأوبك
- ٢- الكويت
- ٣- الإمارات العربية المتحدة
- ٤- قطر
- ٥- إيران
- ٦- العراق
- ٧- ليبيا
- ٨- الجزائر
- ٩- فنزويلا
- ١٠- نيجيريا
- ١١- أنغولا
- ١٢- الاكوادور

احتياطي النفط الخام لدى أعضاء المنظمة عام 2013

الدولة	الكمية (مليار برميل)	النسبة المئوية
فنزويلا	298.4	%24.7
السعودية	265.8	%22
إيران	157.8	%13.1
العراق	144.2	%12
الكويت	101.5	%8.4
الإمارات	97.8	%8.1
ليبيا	48.4	%4
نيجيريا	37.1	%3.1
قطر	25.2	%2.1

الجزائر	12.2	%1
أنغولا	9.0	%0.7
الاكوادور	8.8	%0.7

مجموع احتياطي النفط في دول أوبك يبلغ ١٢٠٦ مليار برميل

٨١٪ من احتياطي النفط العالمي في أوبك

٦٦٪ من احتياطي أوبك في الشرق الاوسط

احتياطي النفط في بقية دول العالم يبلغ ٢٨٤ مليار برميل

السياسة النفطية لأعضاء منظمة الأوبك ١٩٦٠-١٩٨٠

❖ الصقور

الأهداف

١- مجابهة الشركات النفطية العالمية

٢- مجابهة الدول المستهلكة للنفط

٣- مجابهة الوكالة الدولية للطاقة

٤- رفع أسعار النفط الخام

الدول

١- ايران

٢- العراق

٣- فنزويلا

٤- نيجيريا

٥- ليبيا

٦- الجزائر

❖ الحمام ١٩٦٠-١٩٨٠

الأهداف

- ١- تأمين النفط الخام للدول المستهلكة للنفط الخام
- ٢- التعاون مع الشركات النفطية العالمية
- ٣- استقرار أسعار النفط
- ٤- التعاون مع الدول المستهلكة للنفط

الدول

- ١- المملكة العربية السعودية
- ٢- الكويت
- ٣- الإمارات العربية المتحدة
- ٤- قطر

❖ المهمشين ١٩٦٠-١٩٨٠

- ١- الاكوادور
- ٢- الغابون
- ٣- اندونيسيا

السياسة النفطية لأعضاء منظمة الأوبك ١٩٨٠-٢٠١٥

❖ الصقور

الأهداف

- ١- الحفاظ على حصصها في السوق
- ٢- الحفاظ على أسعار معقولة للنفط الخام
- ٣- الحفاظ على السقف الانتاجي للمنظمة

الدول

- ١- المملكة العربية السعودية . أصبحت الوريث الرسمي للمنظمة

- ٢- الكويت .تتبع السعودية في سياستها النفطية
- ٣- الإمارات العربية المتحدة تتبع السعودية في سياستها النفطية
- ٤- قطر . إنتاجها من الغاز المسال يفوق إنتاجها من النفط وتتبع السياسة الخليجية في أوبك

❖ الحرائم ١٩٨٠-٢٠١٥

الأهداف

- ١- رفع أسعار النفط الخام
- ٢- تخفيض السقف الانتاجي للمنظمة
- ٣- حل المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية في كل دولة

❖ الدول

- ١- ايران . همشت وقلّ نشاطها في المنظمة منذ ثورة عام ١٩٧٩ والحرب مع العراق والحصار الاقتصادي الحالي
- ٢- العراق . همشت وقل نشاطها منذ الحروب ١٩٨٠- ١٩٩٠ والحصار الاقتصادي ١٩٩١-
- ٣- ٢٠٠٣ والغزو الامريكي للعراق
- ٣- فنزويلا .همشت منذ مجيء شافييز للحكم
- ٤- ليبيا همشت منذ سقوط حكم القذافي
- ٥- نيجيريا .همشت للأحداث السياسية الداخلية
- ٦- الجزائر .تعتمد أساساً على تصدير الغاز الطبيعي ويتباطأ إنتاج النفط فيها

❖ الأعضاء المهمشين

- ١- أنغولا ليس لديها اتجاه سياسي واضح وليس لديها احتياطي نفطي كبير
- ٢- الاكوادور منتج هامشي وغادرت أوبك وعادت اليها
- ٣- اندونيسيا . غادرت المنظمة عام ٢٠٠٩ لانخفاض انتاج النفط وأصبحت دولة مستورده للنفط الخام
- ٤- الغابون منتج هامشي غادرت المنظمة عام ١٩٩٥

الطلب العالمي المتوقع للنفط عام 2016

المنطقة	الكمية (مليون برميل يوميا)
القارة الامريكية	31.50
القارة الأوربية	14.50
القارة الافريقية	4.00
القارة الاسيوية	32.50
روسيا ودول شرق أوروبا	4.75
الشرق الأوسط	8.50
المجموع	95.75

تخمينات من عدة مصادر



جدول توضيحي

يعطي مثلاً لعدم التزام أوبك بسقوفها الانتاجية أو بالأحرى عدم التزام دول المنظمة بواقع السوق النفطي حيث انها وخاصة اعضائها من دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ورغم عدم احتياجهم إلى مدخولات مالية اضافية ولديها فائض عن الحاجة الا انها ارتأت بان من حقها ان تكون، لسبب أو آخر، هي المهيمنة على التجارة النفطية العالمية وليس للدول الأخرى الحق في زيادة انتاجها أو تغطية احتياجاتها من النفط من خارج المنظمة.

ايول 2015		كانون الثاني 2010			الدولة	
الطاقة الاحتياطية	الانتاج	الطاقة الانتاجية المتوفرة	الطاقة الاحتياطية	الانتاج	الطاقة الانتاجية المتوفرة	
0.25	1.11	1.140	0.070	1.355	1.425	1 الجزائر
0.03	1.79	1.800	0.202	1.948	2.150	2 انغولا
0.4	0.54	0.570	0.055	0.455	0.510	3 الاكوادور
0.72	2.85	3.600	0.350	3.650	4.000	4 ايران
-	3.89	4.180	0.000	2.445	2.445	5 العراق
0.01	2.78	2.820	0.628	2.373	3.000	6 الكويت
-	0.38	0.380	-	-	-	7 منطقة الحياض
0.13	0.40	0.500	0.225	1.550	1.775	8 ليبيا
0.07	1.79	1.870	0.868	1.832	2.700	9 نيجيريا
0.05	0.66	0.700	0.065	0.810	0.875	10 قطر
0.06	10.16	12.260	3.515	8.228	11.740	12 السعودية
0.03	2.88	2.940	0.550	2.250	2.800	13 الامارات
0.11	2.41	2.490	0.048	2.652	2.700	14 فنزويلا
-	6.36	-	-	-	-	15 السوائل الهيدروكربونية
3.27	31.23	34	6.537	29546	36.120	16 المجموع
					46.3	17 نسبة الالتزام

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بالاعتباس واعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 كانون الاول/ديسمبر 2015